الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين

تنظم

الملتقى الدولي

حول

الاصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة

عنوان المداخلة

موقع اقتصاديات البلدان العربية من مظاهر و تجليات العولمة

تقديم:

أ. خالدي خديجة khadidja_kh2000@yahoo.fr

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

ص.ب: 266

هاتف وفاكس: 66 21 21 043

ملخص المداخلة

إن تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع ورؤوس الأموال أو ما يعر بالعولمة تقوم اليوم بتغيير المسرح الاقتصادي العالمي بطريقة جوهرية و يحركها في ذلك الاندفاع واسع النطاق صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة الإنتاج الشركات والتطور التكنولوجي.

ومن إفرازات العولمة أن تصاعدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغ مجموعها 160 مليار دولار في 1991 إلى 1,1 ألف مليار دولار في 2000 ، بينما توسع حجم التجارة الدولية بشكل مثير أيضا، وقد نمت التجارة في المكونات حتى أشرع من التجارة في المنتجات العالمية، فالمكونات تشكل الآن حوالي ثلث صادرات العالم من السلع المصنعة.

في حين تضاعفت الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريبا كنسبة من الإنتاج العالمي من 10% إلى 20% خلال العقدين الماضيين وارتفعت حصة الخدنات في التجارة الدولية من 15% إلى 22%. وللعولمة آثار عميقة فهي تخلق فرصا جديدة هامة: إقامة أسواق التجارة وإيجاد مجموعة كبيرة من السلع التجارية، وتدفقات أكبر من رؤوس الأموال الخاصة للداخل وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا.

غير أن هذه الفرص التي تفرزها العولمة تواكبها تحديدات جديدة قاسية للإدارة الاقتصادية، فالاندماج يتطلب انتهاج تجارة حرة، ونظام استثماري حر والإبقاء عليها، وفي مجال التجارة تزداد المنافسة عنفا. وفي مجال التمويل فإن اندماج أسواق رأس المال الدولية وما يصاحب ذلك من احتال تقلب ترفق رؤوس الأموال، جعل إدارة الاقتصاد أكثر تعقيدا، ويواجه صانعوا السياسة بشكل متزايد نظاما جديدا يتمثل في ضرورة الحفاظ على ثقة الأسواق سواء منها الداخلية أو الدولية التي يتزايد الاهتمام بها. وفي مثل هذه الأوضاع تكتسب السياسة الاقتصادية السليمة أهمية متزايدة فالمكاسب المحتملة قد زادت ولكن العقوبات ستكون أكبر أنها في حالة جمود السياسة أو ارتكابها الأخطاء.

وهنا يطرح الاشكال التالي:

ما هو موقع ومدى استفادة اقتصاديات الدول العربية من مزايا أو مظاهر العولمة(الاستثمار الأجنبي، زيادة التدفقات المالية العالمية، التطور التكنولوجي...)؟

أم أن هذه الاقتصاديات تتحمل فقط التكاليف الباهظة جرّاء سعيها إلى الاندماج الاقتصادي العالمي مثل الزيادة في البطالة، ارتفاع عدد الفقراء، تراجع المنتجات المحلية، المنافسة القوية...

وسنحلل هذا الإشكال من خلال خطة البحث التالية:

تتضمن الورقة البحثية: مقدمة؛ ثلاث أبواب وخاتمة. في الباب الأول سنعرف العولمة ثم يليه الباب الثاني يبين مظاهر وتجليات العولمة ثم في الباب الثالث سنناقش إمكانية استفادة الاقتصادية العربية من مظاهر العولمة.

مقدمة

العولمة هي العملية التي من خلالها يؤدي التدفق الحر للتجارة ورأس المال والمعلومات وكذلك قدرة الأفراد على الانتقال الحر عبر الحدود إلى تكامل الاقتصاديات والمجتمعات. وهي بذلك ليست ظاهرة جديدة.

ويعتبر عقد التسعينات هو عقد العولمة عندما تم التوسع في التجارة الدولية في السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتبادل المعلومات بدرجة مذهلة، بفضل الإنجازات الخارقة في التكنولوجيا: الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وللعولمة مظاهر جلية تركت بصماتها على اقتصاديا دول العالم.

و لكن ما مدى استفادة اقتصاديات الدول النامية من مظاهر العولمة و المتمثلة في زيادة الاستثمار الأجنبي ، زيادة التدفقات المالية العالمية ، توسع شركات متعددة الجنسيات ، التطور التكنولوجي...

الباب الأول: تعريف العولمة

تعبر العولمة بمفهومها الاقتصادي عن الانتقال من النظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل إلى السوق العالمية الحرة غير أن فلسفتها تقوم على إقامة مشروع لأهمية اقتصادية حرة.

وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي نجد أن فكرة التبادل الحر، أو الأحر السوق الحرة، قد نادى بها اقتصاديو الفكر التقليدي وعلى رأسهم" أدم سميث" و "ريكاردو". وتقوم هذه السوق الحرة على مبدأ"دعه يعمل، دعه يمر" ويتحقق التوازن فيها وفق مبدأ" اليد الكفية"، دون الحاجة إلى أي تدخل من طرف الدولة. والتوازن المقصود في النظرية الاقتصادية هو التوازن الاقتصادي بعيدا عن مضامين التوازن الاجتماعي،إذ يفترض أن هذا الأخير قائم بحكم قبول الأفراد للعقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقات التي تحكمهم.

فالعولمة الاقتصادية هي في الحقيقة تعبير عن الرجوع إلى تلك الأفكار التقليدية "الطوباوية"(utopique) والتي تعني سيادة قوانين السوق، أو ما يمكن أن نسميه حكم السوق، وهذا الأخير يعني ببساطة اعتبار الحكومات تمثل عديم الدور في المسرح الاقتصادي العالمي وذلك باعتبارها أن تدخلها من خلال سياستها الاقتصادية الاجتماعية، يؤثر سلبا على قوانين السوق والتي هي قوانين طبيعية تحكم نفسها بنفسها وبالتالي فهو يؤثر على التوازن الاقتصادي.

ومن هنا فمحتوى العولمة يتمثل في إبعاد الدولة عن نشاط الأفراد. والنتيجة النهائية من وراء ذلك هي زوال الدولة الإقليمية فيصبح العالم كله عبارة عن سوق حرة كبرى لتنقل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (رأس المال والأيادي العاملة) من دون أي قيود أو رقيب وفي محيط هذه السوق فليتنافس المتنافسون!

ولقد أضحى هذا الهدف الانشغال الرئيسي للمنظمات الدولية، أو بالأحر الثالوث الذي يقود العالم(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) وما السياسات الاقتصادية التي يفرضها الصندوق (ص.ن.د) والتي يطلق عليها سياسات الإصلاح الهيكلي إلا طريقا لتحقيق هذا المشروع، على الرغم مما نتج عن تطبيق هذه السياسات من آثار سلبية أصبحت واضحة للعيان وواقعا معاشا، خلاصتها التفكك الاجتماعي والزوال التدريجي لدور الدولة تضامن لهذا التكافل ولحد الكفاية لكافة أفراد المجتمع.

وهكذا أضحى العالم يسير في اتجاه واحد. ولقد شملت هذه المسيرة وبشكل متزامن، كافة مناحي الحياة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ إن العولمة فلسفة شاملة، ظاهرها الحرية والديمقراطية(تحرير الأسواق، تحرير الشعوب) وباطنها البقاء للأقوى وفق نظرية "داروين".

الباب الثاني: مظاهر وتجليات العولمة

1- تكنولوجيا المعلومات:

ولقد كان ظهور شبكة الإنترنت (شبكة المعلومات العالمية) من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات.

ولقد ساهمت شبكت الإنترنت في جعل العالم كله سوقا واحدة تقريبا، وأصبحت الأسواق العالمية أسرع وأقوى تأثرا بالأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية.

2- التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

من أواخر الخمسينات أصبحت دول العالم وخاصة الدول الكبرى تحاول وبكل الوسائل الانضمام إلى ما يسمى بالتكتلات وهذا خاصة مع بداية التسعينات حيث ظهرت مساعي حقيقية خاصة في أوربا وأمريكا في إنشاء ترتيبات تجارية إقليمية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

ومن بين أول بوادر التكتلات الإقليمية هو السوق الأوربية المشتركة 1959 أو ما يعرف اليوم بـ: الاتحاد الأوربي، ثم بعدها ظهر تكتل جنوب شرق آسيا "ASEAN" في سنة 1967، ثم منتدى التعاون الآسيوي والمحيط الهادي "APEC" في سنة 1989، فالسوق الأمريكية الشمالية "NAFTA" سنة 1994 ثم السوق الأمريكية الجنوبية "MERCOSUD" سنة 1995.

هذه التكتلات جعلت الدول الأعضاء تتعامل فيما بينها بطرق أسهل فلقد أصبح انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة أكثر حرية.[1]

---

[1] أحمد سيد مصطفى: "تحديات العولمة" ص 55-57

3- الشركات متعددة الجنسيات:

إن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر أداة رئيسية للعولمة، وهاته الشركات تقوم على دمج شركات أوربية، يابانية وأمريكية، حيث تقوم حاليا بنسج تحالفات عابرة للقارات والمحيطات ومتنوعة أشد التنوع في نشاطاتها.

فهاته الشركات لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وإداراتها من بلد لآخر.

ويرى بعض الباحثون أن هذه الشركات تساهم في العملية التنموية حيث نوفر فرص التدريب والعمل وتدفع الضرائب التي يمكن استخدامها في البرامج الاجتماعية كما أنها أيضا تنقل التكنولوجيا المتطورة، وتعود بالقطع الأجنبي، وتساعد في بناء قاعدة صناعية في البلاد الفقيرة... (1)

ومؤخرا اتسع نطاق عمليات الشركات متعددة الجنسيات حتى أن مبيعات فروعها في الخارج فاق مجموع الصادرات العالمية.

4- زيادة حركة التجارة ورؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية:

أ- زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات:

خلال العقدين الماضيين، تضاعفت الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريبا كنسبة من الناتج العالمي من 10% إلى 20%، ومع تزايد التعامل في الخدمات على النطاق الدولي فإن حصتها في التجارة الدولية ارتفعت من 15% إلى 22%، فمن بين كل سبع معاملات في تجارة الأسهم في العالم اليوم هناك معاملة تضم شريكا أجنبيا كطرف مقابل.(2)

---

(1) عبد سعد عبد إسماعيل: "العولمة والعالم الإسلامي: أرقام وحقائق" دولة تونس الخضراء.

(2) مجلة التمويل والتنمية: مارس 1996

وهذا نتيجة لتخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية فازدادت بدرجة كبيرة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود.

ب- زيادة تدفقات الاستثمار المباشر:

لقد حدث نمو كبير في الاستثمار عبر الحدود، فلقد تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي بلغ مجموعها 160 مليار دولار في 1991 إلى 1,1 ألف مليار دولار في 2000.[1]

ج-عولمة التمويل:

لقد تنامت الروابط خلال العقدين الماضيين بين الأسواق المالية في أنحاء العالم حيث تتوفر لدى رجل الصناعة اليوم إمكانيات كثيرة لتمويل مشروعه، وله الاختيار. فهو يستطيع التسوق من أنحاء العالم للحصول على قرض بسعر فائدة أقل، والاقتراض بالعملة الأجنبية إذا كانت القروض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية من القروض بالعملة المحلية، ويستطيع إصدار أسهم أو سندات سواء في أسواق المال المحلية أو الدولية، ويستطيع أن يختار من مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي ترمي إلى مساعدته في توقي المخاطر المحتملة، بل يستطيع أيضا أن يبيع أسهما لشركة أجنبية.

ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى عولمة التمويل:

- التقدم في تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر.
- انتشار واسع النطاق للشركات متعددة الجنسيات.
- تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية.
- زيادة تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

---

[1] مجلة التمويل والتنمية: سبتمبر 2002

5- تسارع عمليات تحرير التجارة الخاجية:

إضافة إلى الشركات العابرة للحدود، التي ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية فلقد برز مؤخرا اتجاه عالمي متصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية التي دخلت مرحلة الانفتاح للعالم وغير الخاضع لأية قيود.

ولقد عملت OMC في هذا المجال دورا كبيرا باعتبارها الجهة التي تتولى إدارة العالم تجاريا، والتي تسعى إلى تسهيل التبادل الحر بين الدول عن طريق السعي إلى القضاء التام على الحواجز الجمركية التي تعيق نمو التجارة الدولية، فهي تعتبر إحدى مؤسسات العولمة الاقتصادية.

6- مقياس الجودة العالمية:[1]

في عام 1987 وضعت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية (I.S.O) مقرها جنيف – سويسرا مواصفات قياسية عالمية.

وتتوزع هيئات التقييم التابعة للمنظمة على العديد من الدول لتسجيل الشركات التي تتقدم للحصول على شهادة I.S.O للجودة الشاملة.

وأصبحت هذه الشهادة هدفا لشركات عديدة لتستعملها كسلاح تنافسي كما تزايد عدد العملاء الذين يشترطون حصول الشركات التي يتعاملون معها على هذه الشهادة.

---

(1) د. أحمد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، ص 34-37

الباب الثالث: مدى استفادت الدول النامية من مظاهر العولمة:

إن العولمة تسهم بشكل خاص في تكثيف التجارة عبر الحدود وبزيادة التدفقات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، واتساع نطاق شركات متعددة الجنسيات، وما يعزز ذلك التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، ولقد نجم عن هاته الميزات الكثير من المكاسب بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية التي تسعى إلى الاندماج الاقتصادي العالمي عن طريق إتباع سياسات الانفتاح على العالم.

1- البلدان العربية وثورة تكنولوجيا المعلومات:

لقد غزت التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال كل ميادين الحياة اليومية لكثير من البلدان وخاصة الصناعية منها وأصبح الاقتصاد الرقمي سمة العصر في هذه البلدان وتأثر عالم المال والأعمال بهذه الموجة الجديد سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. ولعل الأنشطة التجارية والتسويقية كانت أكبر المستفيدين من الإنترنت وتقنيات الاتصال الجديدة حيث سخرت هذه الإمكانيات الهائلة لخدمة التبادلات وتحسين العلاقات والصفقات سواء ما بين المؤسسات المنتجة والخدمية فيما بينها أو ما بينها والزبائن.

فهل استفادت البلدان العربية من هذه الطفرة الرقمية وسخرتها لخدمة أهدافها التنموية وبالتالي اختصار الوقت والمجهود في تحقيقها؟

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الهوة (الفجوة) الرقمية لا تزال تفوق مابين عالمين متمايزين في ما يتعلق بدرجة الاستفادة من هذه التكنولوجيات في النمو والتنمية الاقتصادية. فمن جهة نجد أن نفس الشمال الذي كان يسيطر على الاقتصاد العالمي يحتكر في الوقت الحالي هذه التكنولوجيات وبالتالي يستفيد منها مواطنوه.وفي المقابل نجد أغلبية البلدان النامية منها العربية تستفيد من هذه التكنولوجيات إلا بالقدر اليسير.

ويقدر البعض هذه الهوة في أكتوبر 1997 فما يخص اختراق إيواء الإنترنت ما بين قارتي إفريقيا وشمال أمريكا ب 267 مرة. وازدادت في أكتوبر 2000 إلى 540 مرة.

ففي أكتوبر 2000 كان هناك 81.5 مضيق للإنترنت بالنسبة لكل 1000 ساكن في بلدان منظمة التعاون والتنمية (OECD) في حين أن غيرها من البلدان لم يكن بها إلا 0.85 لكل 1000 ساكن. [1]

يشير التقرير العربي لتنمية البشرية لعام 2003 إلى أن بعض الدول العربية قطعت شوطا لا بأس به في تطوير البن التحتية فيما يتعلق بوسائط الاتصال ولكن تبقى مع ذلك متواضعة (الحد الأدنى) مقارنة مع المعدلات العالمية.

[1] مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر. العدد 09-2003-ص 83

يصل عدد خطوط الهاتف في الوطن العربي إلى خمس ما يوجد في العالم المتقدم. أما عدد لحواسب فيقل عن 12 بالنسبة لكل 1000 مواطن بينما إلى 78.3 في الألف في الدول المتقدمة. أما الإنترنت فلا يستعمله أكثر من 1.6% من سمان العالم العربي.

إن عدد الأميين البالغين من العرب يقدر بحوالي 65 مليون تمثل النساء 3/2 منهم وعدد الأطفال الغير ملتحقين بالمدارس وهم في سن التمدرس حوالي 10 مليون طفل في حين أن الاستثمار في البحث والتطوير (...) لا يزيد عن 0.5% من الناتج القومي الإجمالي أي أقل من ربع المتوسط العالمي والذي عن 2%. يستعمل فقط 0.6 % من السكان في العالم العربي الإنترنت ويقدر معدل استعمال أجهزة الحاسب الآلي الشخصي في العالم العربي فقط ب 1.2 % ويعتبر من أضعف من أضعف المعدلات في العالم.

والأخطر من ذلك أن الهوة الرقمية البينة والداخلية(مابين الدول العربية وداخل كل بلد على حدا) معتبرة للغاية، فعلى سبيل المثال نجد أن معدل الاختراق للإنترنت في سوريا يقدر بأقل من 1% في حين يصل إلى أكثر من 34% بدولة الإمارات العربية المتحدة

أما فيما يخص التجارة الإلكترونية في الوطن العربي فإنها لا شك تعاني من تأخر كبير مقارنة مع مناطق العالم المتطورة في هذا المجال وهي أمريكا الشمالية وأوربا واليابان، وفي كثير من البلدان العربية فـ'ن التجارة الإلكترونية إما غير موجودة أصلا أو أنها لا تزال في المهد.

وتوجد العديد من العوائق التي تقف حجر عقبة في طريق انتشار تطبيقات التجارة الإلكترونية في البلدان العربية منها ما هو موضوعي ومنها ما هو داخلي وما هو خارجي ومنها:

- ضعف البنى التحتية للاتصالات وعدم كفايتها.
- ارتفاع تكاليف الاتصالات والتجهيزات المرافقة.
- تخلف النظام البنكي والمالي في تبني الحلول الإلكترونية.
- عدم وجود ثقافة رقمية لدى القائمين على الشركات خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها و محدودية الدعم الحكومي لتشجيع تبني التجارة الإلكترونية.
- مشاكل انعدام الثقة وعدم الوعي.
- مشاكل قانونية وتنظيمية.
- مشاكل متعلقة بعدم الإلمام باللغة الإنجليزية.
- ارتفاع التكاليف.

ترتيب البلدان العربية حسب نسبة اختراق الإنترنت حتى نهاية شهر أوت من سنة 2002

الرتبة	البلد	السكان سنة 2002	مستعملي الإنترنت	معدل الاختراق
01	الإمارات	3250000	900000	%27,6
02	البحرين	680000	150000	%22,6
03	لبنان	4100000	460000	%11,22
04	الكويت	2300000	205000	%8,91
05	قطر	790000	60000	%7,59
06	السعودية	23500000	1600000	%6,81
07	الأردن	5300000	320000	%6,24
08	عمان	2700000	150000	%5,56
09	تونس	10000000	460000	%4,60
10	فلسطين	340000	103000	%3,03
11	ليبيا	5300000	125000	%2,36
12	مصر	71000000	1500000	%2,11
13	المغرب	31000000	510000	%1,65
14	الجزائر	31500000	500000	%1,59
15	سوريا	19100000	200000	%1,05
16	اليمن	19000000	40000	%0,41
17	السودان	34000000	70000	%0,21
18	العراق	24100000	25000	%0,10
المجموع	/	291020000	7378000	%2,54

المصدر: مجموعة مدار الأبحاث

يبدو أن العالم العربي غير متجانس فيما يتعلق بنمو مجتمع الإنترنت فيه. فعلى الرغم من معدلات نمو عدد المستعملين المرتفعة (نسبة اختراق عالية) في بعض الحالات إلا أن نوعا من الفجوة الرقمية ما فتئت تميز مابين نوعين من البلدان العربية في هذا الميدان.

فمن جهة نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي الغنية والمجهزة تكنولوجيا بشكل جيد تتمتع بإمكانيات تجعلها في موقع جيد فيما يتعلق بمعدلات اختراق الإنترنت بل وتفوق في ذلك على المتوسط الدولي. في حين أن البلدان عربية أخرى لا تزال بعيدة عن المعدلات الدولية فيما يتعلق باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بصفة عامة والإنترنت بصفة خاصة ويبدوا أن فقر هذه الدول وتخلفها يساهم كثيرا في هذه الوضعية.بل أن بعض التقارير تذهب إلى أن هذه البلدان وخصوصا الآهلة بالسكان تشترك في كون الأمية فيها تشكل أكبر التحديات بحيث تتراوح ما بين 20 إلى 40% كما هو الحال في مصر والمملكة العربية السعودية.

2- نصيب الدول النامية في التجارة الدولية:

تعتبر الدول النامية إحدى الدول الدافعة للعولمة، حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول زيادة سريعة، من حوالي 33% في منتصف الثمانينات إلى حوالي 42% في منتصف التسعينات، ويتوقع أن يرتفع إلى أكثر من 50% خلال العشرية القادمة (الشكل 1). كما ارتفع نصيب الدول النامية في التجارة العالمية من 23% في عام 1985 إلى 29% في عام 1995.

ويرجع معظم الاقتصاديين والباحثين أن سبب زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به هذه الدول من تبني برامج للإصلاح الاقتصادي والتوجه التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإتباع استراتيجية الانفتاح الخارجي المصممة على تشجيع الصادرات وجلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- إمكانيات الحصول على التكنولوجيا:

إن الوجود المحلي للشركات النشيطة دوليا يخلق ضغوطا قوية لرفع المعايير المحلية بسرعة في المجالات الأساسية للإدارة والتكنولوجيا والجودة.

4- حصة الدول النامية من تدفقات رؤوس المال والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الانـدماج المتزايـد للبلـدان الناميـة فـي التجـارة العالميـة يواكبـه انـدماجها المتنـامي فـي التمويل العالمي. فلقد تضاعف أربع مرات تدفق رؤوس الأموال الخاصـة إلـى البلدان الناميـة فـي فقرة ما بين عامي 1990 و1994 (الشكل 2).

وقد زادت تدفقات رأس المال الخاص من 0,5% مـن إجمـالي النـاتج المحلـي سنويا خـلال الفترة 1994 – 1996، هذا وكان الاستثمار الأجنبي المباشر الجزء الأكبر من هذه الزيادة.[1]

وهنا نلاحظ تدفقات أكثر تنوعا مما كانت عليه في السابق، حيث كانت قروض البنوك هي الغالبة.

و لقد قفزت حصة البلدان الناميـة مـن تـدفقات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي العـالم مـن 23% في منتصف الثمانينات إلى أكثر من 40% في الفترة 1992 – 1994.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (مليار دولار)[2]

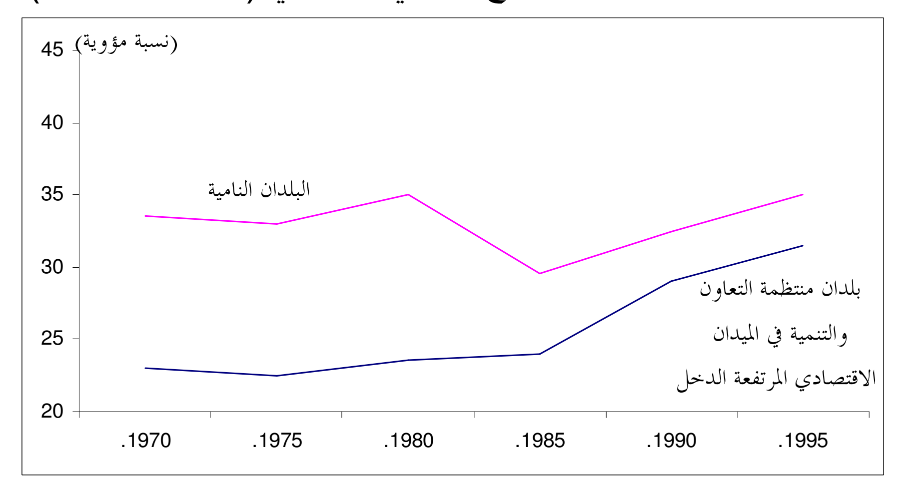
السنة	صافي التدفق الوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية
1974 – 1970	10,2
1979 – 1975	29,7
1984 – 1980	42,1
1989 – 1985	63,4
1994 – 1990	161
1999 – 1995	309,8

(1) آفاق الاقتصاد العالمي: دراسة عن صندوق النقد الدولي 1997

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تقرير التجارة والتنمية 1999

الشكل رقم 1

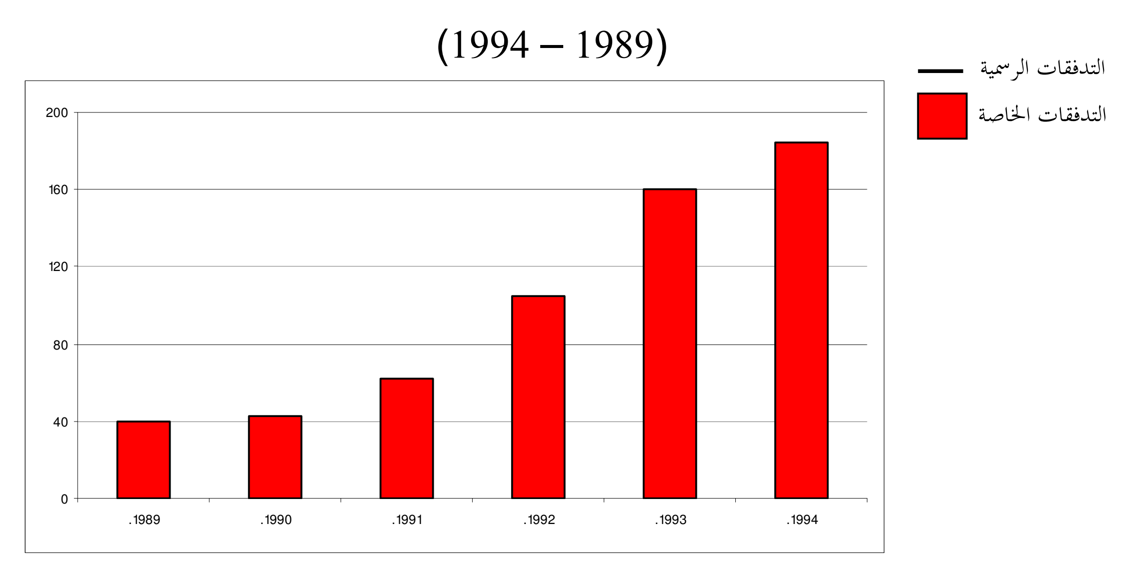
أدى الاندماج التجاري للاقتصاديات النامية إلى تسارع حجم الصادرات التجارية بإضافة إلى الواردات كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي (1970 – 1994)



المصدر: البنك الدولي. Global Economic prospects and the developing countries 1995 (واشنطن)

الشكل رقم 2

زادت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية بصور مثيرة (صافي التدفقات) (1994 – 1989)



المصدر: البنك الدولي، دائرة الاقتصاد الدولي

نتيجة

إن العالم النامي قد أصبح في مجموعة أكثر اندماجا دوليا، وزاد نصيبه في التجارة الدولية عما سبق، واستفاد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يعزز التنمية، ويؤدي إلى النمو في اقتصاديات الدول النامية.

إلا أنه في الحقيقة: إن أغنى البلدان هي التي تختص بنصيب الأسد في الاستثمار والتجارة عبر الحدود، ذلك أن كل البلدان النامية مجتمعة لم تجذب سوى ما يزيد عن 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في عام 2001، ولم تمثل سوى 27% فقط من صادرات العالم من السلع المصنعة.

وكلما طال تخلف البلدان النامية في الوقت الذي تصبح فيه سلاسل التوريد العالمية أكثر إتقانا وتعقيدا، أصبح من الأصعب على شركائها اعتبارها تعمل على نطاق عالمي.

ثم إن سرعة ومستوى اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي تختلف كثيرا من بلد لآخر، فلقد زاد اندماج شرق آسيا في التجارة العالمية بسرعة وبطريقة مستدامة، في حين كانت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوبي الصحراء في انخفاض مستمر.

وبالمثل اتخذ الاندماج المالي للبلدان النامية صورا متنوعة أيضا، فإن نحو 90% من تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في الفترة 1991 – 1994 يرتكز في 12 بلدا معظمها بلدان متوسطة الدخل في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

أما في معظم البلدان منخفضة الدخل فلا تزال التدفقات الرسمية هي الغالبة.

نستنتج من هذا أن البلدان التي ستكون في وضع أفضل للاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة هي البلدان التي تبادر بسرعة إلى تحويل سياساتها وهياكلها لتعزيز النمو المتجه للخارج، وذلك بإتباع سياسات في مجالات التجارة والاستثمار و سعر الصرف، تؤدي إلى المزيد من الانفتاح وزيادة القدرة التنافسية.

خاتمة:

إن للعولمة آثارا عميقة على البلدان النامية ، فهي تخلق فرصا جديدة هامة: إقامة أسواق للتجارة، تدفقات أكبر من رؤوس الأموال الخاصة للداخل، تحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا.

وقد أدى قيام أعداد متزايدة من البلدان النامية بإجراء إصلاحات متجهة إلى الخارج إلى جعل هذه البلدان فاعلة ومستفيدة في نفس الوقت من العولمة.

إذ أن ازدياد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يمثل فرصة كبرى – وفد تكون أهم الفرص – للنهوض برفاهية البلدان النامية على المدى الطويل.

والفرص الجديدة تواكبها تحديات جديدة قاسية للإدارة الاقتصادية، فالاندماج يتطلب انتهاج تجارة حرة، ونظام استثماري حر والإبقاء عليها، وفي مجال التجارة تزداد المنافسة عنفا.

وفي مجال التمويل، فإن اندماج أسواق رأس المال الدولية وما يصاحب ذلك من احتمال تقلب تدفق رؤوس الأموال جعل إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية أكثر تعقيدا.

ويواجه صانعوا السياسة بشكل متزايد يتمثل في ضرورة الحفاظ على ثقة الأسواق، سواء منها الداخلية أو الأسواق الدولية، التي يتزايد الاهتمام بها؛ وفي مثل هذه الأوضاع تكتسب السياسات الاقتصادية السليمة أهمية متزايدة، فالمكاسب المحتملة قد ازدادت، ولكن العقوبات ستكون أكبر في حالة جمود السياسة أو ارتكابها الأخطاء.

التوصيات

حتى تضمن اقتصاديات الدول العربية الاندماج الناجح(بأقل تكاليف) في الاقتصاد العالمي عليها:

-العمل على تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية مما يحرز الثقة التي تشجع الاستثمار المحلي وتزيد من تدفق راس المال الأجنبي إلى الداخل.

-إصلاح وتحديث القطاع البنكي حتى يواكب الظروف الجديدة خاصة وأن هذا القطاع يلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية بالبلدان العربية.

-زيادة الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري والذي سيؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات.

-تكوين بنية أساسية في الاتصالات والمواصلات.

-دعم التعاون العربي في كافة الميادين منها الاقتصادي وقيام تحالفات واتحادات ما بين شركات هذه الدول ولها تكتل اقتصادي وذلك لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى.

المراجع

- د. السيد ياسين "العولمة والطريق الثالث"، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999.

- د. عبد سعيد عبد إسماعيل "العولمة والعالم الإسلامي أرقام وحقائق"، دار الأندلس الخضراء، 2001

-إبراهيم حسن العيسوي، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية، القاهرة 1986.

-د.أحمد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي.

-محمد فتحي صقر، الأنماط السلوكية للشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على مستويات التشغيل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1989.

-مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر.

-مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996.

-مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002.

-مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد 2، مارس 2003.

-مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر 2004.

- Fiche de synthèse : Les enjeux économiques en Méditerranée, actualisation : janvier 2002.

- Muhammad al-Maytami, Ali Zayd et Uric Vallet : le Yamen, la mondialisation et l'OMC.

- Hassan Ayoub : La zone de libre échange Euro-Méditerranéenne contribuera –t-elle à améliorer l'attractivité du Proche-Orient, et de l'Afrique du Nord?, communication, avril 2002.

- مجلة التمويل والتنمية: سبتمبر 2002.

- مجلة التمويل والتنمية: مارس 1996.

- مجلة التمويل والتنمية: مارس 2002.

- مجلة عالم الفكر: أكتوبر/ديسمبر 2002.